

دور منظمات المجتمع المدني العراقي في الاصلاح الاقتصادي بعد عام 2003 The role of Iraqi civil society organizations in economic reform after 2003

شيماء عادل فاضل¹، محمد عبد النافع مصطفى²

¹ الجامعة العراقية / كلية الادارة والاقتصاد، Shaimaaadil2004@yahoo.com

² الجامعة العراقية / كلية الادارة والاقتصاد، Dr.mohamednafai@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/04/06 تاريخ القبول: 2023/06/27 تاريخ النشر: 2023/06/30

ملخص:

لا يختلف احد منا على ان كافة المجتمعات سواء في الشرق او في الغرب تتضمن قدر معين من الفساد، اذ لا يوجد مجتمع فاضل يخلو من الفساد والمفسدين، لكن القضية التي تشغل مجتمعا العراقي بالتحديد الذي يعاني من فساد ايضا هو حجم الفساد واتساع دائرته بمرور الوقت وتشابك حلقاته وترابط الياته وكيفية السيطرة عليه ومن ثم القضاء عليه تدريجيا، على اعتبار ان اثاره اصبحت لها صدى بعيد لا يشمل الفرد والمجتمع فحسب وانما يمتد تأثيره على الاقتصاد الوطني ويعرقل مسيرة نموه وازدهاره بحيث يخدم اجندات خارجية.

ولاجله تضمن البحث تسليط الضوء على الدور المهم الذي من الممكن ان تضطلع به منظمات المجتمع المدني في الاصلاح الاقتصادي في مجتمعا العراقي لما لهذه المنظمات من تأثير لا يمكن الاستهانة به في سلوكيات افراد مجتمعا، فضلا عن قطع الطريق امام الاطراف التي تسعى جاهدة لتدمير بلادنا ضمن دائرة (التدمير - النهب - الفساد) لابقاء خارج التأثير في المنطقة واطالة امد انتعاشه.

ان منظمات المجتمع المدني هي منظمات تقوم بتحليل ومشاركة في البحث عن حلول مناسبة او وضع سياسات عامة وبالتعاون ما بينها وبين الدولة خدمة للصالح العام باعتبارها اصوات مستقلة تترجم بلغة مفهومة وموثوقة ومتاحة لصناع السياسات العامة ولعامة الناس، ولاجله ومن منطلق الواجب الوطني نسعى من خلال البحث تقديم مقترحات لمعالجة هذا المرض او السلوك الخاطئ الذي يتزايد تدريجيا في

¹ المؤلف المرسل شيماء عادل فاضل ، الإيميل: dr.shaimaaadil2020@gmail.com

مجتمعنا انطلاقاً من رؤية ان بناء الداخل هو اساس بناء قوة الدولة في مواجهة التدخلات والاضطرابات الخارجية،

الكلمات المفتاحية: منظمات المجتمع المدني، الفساد، الاصلاح الاقتصادي

Abstract:

None of us does not differ from that of all societies ,whether in the East or in the West involve a certain amount of corruption ,no virtuous society free of corruption and immorality .But the issue that occupies our Iraqi society in particular ,which suffers from corruption as well is the size of corruption and the expansion of its circle over time and the intertwining of the rings and the interdependence of the mechanisms and how to control and then gradually eliminated ,considering that the effects have resonated far not only the individual and society ,but extends to the impact on the economy And hinders its growth and prosperity so as to serve foreign agendas.

For this reason ,the research included shedding light on the important role that civil society organizations can play in economic reform in our Iraqi society ,because of the influence of these organizations that cannot be underestimated in the behavior of members of our society ,as well as cutting the way for the parties that strive to destroy our country Within the circle (destruction – looting – corruption) to keep it out of influence in the region and prolong the recovery.

Civil society organizations are organizations that analyze and participate in the search for appropriate solutions or the development of public policies and in cooperation between them and the state to serve the public interest as independent voices translated into a language that is understandable ,reliable and available to public policy makers and the general public.

The most important of all is that corruption in all its forms is an incorrect and unhealthy behavior ,similar to the psychological illness caused by the fear of the future. This is what prompted us ,on the basis of the national duty ,to assist in making proposals to deal with this disease or the

wrong behavior that is gradually increasing in our society. Seeing that the building of the interior is the basis of building the power of the state in the face of external interventions and dangers.

Key words: civil society organizations ,corruption ,economic reform

1. مقدمة:

منذ عام 2003 وبلدنا العراق يشهد تحول تاريخي جاري وعلى مستوى الاصعدة (السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.....) يصعب تكراره في مكان اخر، ولا يمكن اطلاق حكم نهائي على نتائج هذا التحول انطلاقا من قناعة لدى الباحثان ان حصاد التحولات قد يحتاج الى عدة سنوات، وربما الى عقود من اجل تقويمه والحكم عليه بشكل موضوعي، ولكن وبعد مرور حوالي اكثر من اربعة عشر عاما لا يزال العراق ساحة للقتال والمعارك الطاحنة في داخله وما بينه وبين الجماعات الارهابية المتطرفة .

فضلا عن استشراف الفساد بكل صوره ولاسيما الفساد الاقتصادي، مما شكل عبئا ثقيلا اخر على الدولة لما له من انعكاسات خطيرة على مستقبلها بكافة جوانبها الاقتصادية منها ام الاجتماعية ام الثقافية لما تجلبه من خسائر لا تقدر بثمن، وذلك مصداقا لقوله تعالى (واذ قال ربك للملائكة اني جاعل في الارض خليفة قالوا اتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء) (سورة البقرة -الاية 30)

ورغم الجهود القليلة نسبيا في محاربة مثل هكذا نوع من الفساد، ومن بين هذه الجهود يبرز دور منظمات المجتمع المدني التي تعد عاملا مؤثرا على المستوى المحلي على وجه الخصوص أو على المستوى الدولي بشكل عام، نتيجة تطور عمل هذه المنظمات، وكيفية سعيها في حل المشاكل التي يعاني منها مجتمعها، فضلا عن طبيعة دراساتها ارتباطاتها، ولاسيما في مجال معالجة قضايا الفساد من خلال عدد من الاصلاحات الاقتصادية، الذي يشكل محور الدراسة والذي يحاول بحثنا كشفها وتبسيط الضوء عليها محاولة لضرورة اعادة الهيكلة التي تعد ضرورة ملحة لا يمكن لمتخذي القرار العراقي تحاشيها .

ان منظمات المجتمع المدني هي منظمات تقوم بتحليل ومشاركة في البحث عن حلول مناسبة او وضع سياسات عامة وبالتعاون ما بينها وبين الدولة خدمة للصالح العام باعتبارها اصوات مستقلة تترجم بلغة مفهومة وموثوقة ومتاحة لصناع السياسات العامة ولعمامة الناس.

وبما ان المجتمع العراقي لا يستطيع ان يقف بعيدا عن دائرة التأثير بما يدور حوله من تقدم متسارع

في جوانب المعرفة تنطلق اهداف البحث من الاتي :

1. تبسيط الضوء على منظمات المجتمع المدني ولاسيما في العراق.

2. وماهو الاصلاح الاقتصادي وماهي اهدافه ومستلزماته ؟
 3. اهم الادوار الفاعلة في عمل منظمات المجتمع المدني العراقي في برامج الاصلاح الاقتصادي
 4. ابراز التحديات التي تواجه عمل منظمات المجتمع المدني العراقي لتنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي
 5. عرض عدد من اليات الفاعلة لمنظمات المجتمع المدني العراقي في الاصلاح الاقتصادي
- وفي ضوء الاهداف اعلاه تتضمن اشكالية البحث من طرح التساؤلات التالية :
1. من تكون منظمات المجتمع المدني ؟
 2. وكيف تكون برامج الاصلاح الاقتصادي المعتمدة من قبل منظمات المجتمع المدني ؟
 3. ماهي ابرز التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني العراقي في تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي ؟
 4. ماهي ابرز اليات الفاعلة لمنظمات المجتمع المدني العراقي في تنفيذ البرامج الاصلاحية ولاسيما في الجانب الاقتصادي ؟

تم تقسيم بحثهما الى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، وللوصول الى النتائج المرجوة من البحث تم استخدام عدة مناهج، اذ تم استخدام المنهج الوصفي في المبحث الاول اما في المبحث الثاني والثالث تم استخدام منهج تحليل النظم، اما الخاتمة فجاءت تلخيصا لمضمون البحث مع عدد من الاستنتاجات والتوصيات.

2. منظمات المجتمع المدني - الاصلاح الاقتصادي - اطار مفاهيمي

تكمن اهمية دراسة المفاهيم العلمية في كونه ليس فقط احد سمات التفكير المنهجي الصحيح وانما كونه يسهل عمليات التحليل والتعميم وتساعد على ضبط التفكير فهي اشبه بالادوات العقلية التي نطورها لكي تساعدنا على مواجهة عالمنا المعقد، ومن هنا تظهر الحاجة الى التركيز على مفاهيم البحث سبيلا للوصول الى اهداف البحث وعليه سنحاول في مبحثنا هذا التعرف على كل من مفهومي منظمات المجتمع المدني والاصلاح الاقتصادي وفق مطلبين وكما يلي:

1,2 المجتمع المدني (المفهوم، الخصائص، الدور): ثمة اجتهادات متنوعة في تعريف مصطلح المجتمع المدني والتي تعبر عن تطور المفهوم والجدل حول طبيعته وأشكاله وأدواره، وسنحاول ان نشير الى ابرز التعريفات وكما يلي:

1. يشير مصطلح المجتمع المدني إلى كل أنواع الأنشطة التطوعية التي تنظمها الجماعات حول مصالح وقيم وأهداف مشتركة، وتشمل هذه الأنشطة المتنوعة الغاية التي ينخرط فيها المجتمع المدني في تقديم الخدمات،

- أو دعم التعليم المستقل، أو التأثير على السياسات العامة، ويمكن أن يجتمع مواطنون خارج دائرة العمل الحكومي لنشر المعلومات حول السياسات، أو ممارسة الضغوط بشأنها، أو تعزيزها. (1)
2. و هناك من يرى ان مصطلح منظمات المجتمع المدني إلى جمعيات ينشئها أشخاص تعمل لنصرة قضية مشتركة، وهي تشمل المنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية، وجماعات السكان الأصليين، والمنظمات الخيرية، والمنظمات الدينية، والنقابات المهنية، ومنظمات العمل الخيري. (2)
3. المعنى المشاع للمفهوم هو «المجتمع السياسي» الذي يحكمه القانون تحت سلطة الدولة، لكن المعنى الأكثر شيوعاً هو تمييز المجتمع المدني عن الدولة، بوصفه مجالاً لعمل الجمعيات التطوعية والاتحادات مثل النوادي الرياضية وجمعيات رجال الأعمال وجماعات الرفق بالحيوان، وجمعيات حقوق الإنسان، واتحادات العمال وغيرها، أي أن المجتمع المدني يتكون مما أطلق عليه إدموند بيرك الأسرة الكبيرة. (3)
3. مفهوم المجتمع المدني في أغلب الحالات له دلالات معيارية وأيديولوجية. فوفقاً للرؤية الليبرالية التقليدية، يعرف لاري ديموند Larry imond المجتمع المدني، بأنه " الأعمال الجماعية للمواطنين في المجال العام والتي تتضمن مصالحهم ومشاعرهم وافكارهم وتبادل المعلومات وتحقيق المصالح الجماعية وتقديمها الى السلطة لحث القائمين عليها بالأخذ بها (4)
4. يستخدم المجتمع المدني عادة كمفهوم وصفي لتقييم التوازن بين سلطة الدولة من جهة، والهيئات والتجمعات الخاصة من جهة أخرى، فالشمولية مثلاً تقوم على إلغاء المجتمع المدني، ومن ثم يوصف نمو التجمعات والأندية الخاصة وجماعات الضغط والنقابات العمالية المستقلة في المجتمعات الشيوعية السابقة بعد انهيار الحكم الشيوعي، توصف هذه الظواهر بعودة المجتمع المدني. (5)
5. وعلى النقيض من ذلك، يوضح الاستخدام الهيجلي للمفهوم أبعاده السلبية، اذ يضع أنانية المجتمع المدني في مواجهة الإيثار المعزز في إطار كل من الأسرة والدولة، من ناحية ثالثة، فإن الماركسيين والشيوعيين عادة ما ينظرون إلى المجتمع المدني بصورة سلبية، اذ يربطونه بالهيكل الطبقي غير المتكافئ والمظالم الاجتماعية. وتبرر مثل هذه الآراء التخلص من الهيكل القائم للمجتمع المدني كلية، أو تقليص المجتمع المدني من خلال التوسع في قوة الدولة ودورها التنظيمي. ولكن التاريخ يبين أن تلك السياسات الماركسية والشيوعية والاستبدادية قد فشلت. (6)
- ان المرء يهتم عادة بسبل عمله ومعيشته، ليكون حاضراً وحاجة أفراد أسرته بالغذاء والسكن وغير ذلك من لوازم الحياة، ولكن يوجد بجانب ذلك أشخاص عدة يهتمون بالمجتمع الذي يعيشون فيه،

ويكونون على استعداد للتطوع وإفادة الآخرين، أي أن المجتمع المدني ينمو بمقدار استعداد أفراده على العطاء بدون مقابل لإفادة الجماعة، وفي المجتمعات الديمقراطية تشجع على ذلك النشاط الحكومات.

يضم المجتمع المدني عدد واسع النطاق من المنظمات الغير الحكومية والمنظمات غير الربحية التي لها وجودٌ في الحياة العامة وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين، استناداً إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية.

أما كخصائص، فإن الميزة المشتركة التي تجمع بين منظمات المجتمع المدني كافة، على شدة تنوعها، فهي تتمثل باستقلالها عن الحكومة والقطاع الخاص من حيث المبدأ، ولعل هذا الطابع الاستقلالي هو ما يسمح لهذه المنظمات بأن تعمل على الأرض وتضطلع بدور هام في أي نظام ديمقراطي. (7)

كما ان المجتمع المدني يتسم بأنه مجال تطوع الاختيار، والحرية الشخصية، والمسؤولية الفردية، تجاه المجتمع الذي يعيش فيه المرء ويريد العطاء له بما لديه من إمكانيات معرفة أو إمكانيات مادية. أى أن المجتمع المدني يتيح للأفراد المجال لتشكيل مصائرهم الخاصة ومساعدة الآخرين. ويفسر ذلك أهمية وجود مجتمع مدني قوي متمسم بالحيوية في صورة تأسيس جمعيات تطوعية ومنشآت وجمعيات خيرية كملمح أساسي للديموقراطية الليبرالية، والتفضيل الأخلاقي لدى الليبراليين التقليديين للمجتمع المدني، وهو ما يظهر في الرغبة في تعضيد عمل الأجهزة التنفيذية في الدولة عن طريق النشاط في المجال الخاص. (8)

تتفاوت النظرة الى أهمية منظمات المجتمع المدني في الاصلاح الاقتصادي، بين معارض يعد ان هذه المنظمات خطراً على الاستقرار الاجتماعي، وعلى الثقافة المحلية كونها نموذجاً غريباً ذا ثقافة غريبة، وبين مؤيد يرى فيها شريكاً يساهم في توعية المجتمع، وتمكينه للمشاركة والانخراط في تحسين معيشة المواطنين، قد يكون هذا التفاوت ناتجاً عن الاختلاف في فهم المجتمع المدني، لا بل في القصور في فهم التعريف العام المعتمد للمجتمع المدني بما هو "المجال خارج السلطة والسوق والعائلة، اذ ينظم الافراد والمنظمات بمختلف اشكالهم وانتماءاتهم للدفاع عن المصالح المشتركة" (9)، او ربما يعود الانطباع الخاطئ عن المجتمع المدني الى التشوهات في تكوينه وممارساته، مثل العمل الواجهي للأحزاب وجهات تبني العنف والارهاب، وتبني مسؤولين حكوميين واعضاء مجلس النواب ومجالس المحافظات وعدد من المنظمات الحكومية لمنظمات غير حكومية مناصرة لها أو تحقق أهدافا السياسية، وهي أساءة لهذه الجهات السياسية أو الحكومية قبل أن تكون أساءة لمنظمات المجتمع المدني، ألا ان ذلك لا يجب ان يؤدي الى تعميم هذه

التجارب من غير مقارنة الموضوع مقارنة شاملة تتناول المفهوم والتجارب الناجحة والجهود الآيلة الى تحسين أدائه وتطويره. (10)

فقد شهدت العقود الماضية تنامياً لحضور وتأثير منظمات المجتمع المدني على كافة المستويات الدولية، لاسيما في المسارات التي نظمتها منظمة الامم المتحدة حول التنمية وحقوق الانسان والبيئة وغيرها، ووطنية خاصة في إطار الشراكات والمساهمات في التخفيف من التحديات الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على الظروف الحياتية للمواطنين. (11)

ولتلافي تأثير التجارب السلبية لمنظمات المجتمع المدني، لا بد من اعتماد معايير لقياس أدائها وتحديد دورها، ومن بين هذه المعايير التي تم تحديدها من قبل البنك الدولي، المستوى التنظيمي للمنظمة وتقييم الاثر الاجتماعي والسياسي وفاعلية الاداء الحكومي في تقديم الخدمات، لاسيما الشفافية والادارة الرشيدة وتداول السلطة والقيم كالرؤية والاهداف ووسائل العمل ومستوى المشاركة المدنية في اعمالها وأنشطتها والبيئة الخارجية التي تعمل فيها، وضبط الفساد (12) وفي كل من هذه المعايير يمكن اعتماد مؤشرات تساعد على قياس أدائها، وبالتالي تكوين صورة حقيقية عنها، وبذلك يكون التقييم موضوعياً وواقعياً .

لقد احتل العراق في بداية عام 2017 المرتبة الثانية عالمياً في الفساد، فارتفع الهدر في الميزانية العامة واساءة توزيع الموارد وعدم وصول الموارد الى مستحقيها وازرام العقود بممارسات مشبوهة، والتعيينات واساءة استخدام الصلاحيات وصعود مؤشر السلطة وليس المسؤولية في الخدمة العامة وغياب الاصلاح، وسرقات في الثروات العامة. (13)

ومن الاهمية بمكان فهم الادوار الاساسية التي يمكن لمنظمات المجتمع المدني ان تلعبها في عملية الاصلاح الاقتصادي لكي تتمكن من صياغة البرامج الملائمة لمشاركتها في كل مراحل العملية، وبالتالي لا يجوز تحميل منظمات المجتمع المدني نتائج غياب السياسات الوطنية التي تقع ضمن مسؤوليات الدولة او انعكاسات استثناء آليات السوق نتيجة غياب الانظمة التي تحمي المجتمع منها.

2.2 الاصلاح الاقتصادي (المفهوم - الاهداف - المستلزمات)

يعد مفهوم الاصلاح الاقتصادي شانه شأن العديد من المفاهيم في حقل العلوم الانسانية ميدانا لتعدد الاتجاهات واختلاف المنطلقات، ولذلك تعددت المفاهيم الخاصة به، فهناك عدة مفاهيم تتقاطع بينها وتتطابق احيانا وبصورة عامة فانها تلتقي لتعبر عن الاصلاح الاقتصادي.

ولو تتبعنا بدايات استخدام مفهوم ان الاصلاح الاقتصادي على نطاق واسع لوجدنا انه تركز الاهتمام به بشكل كبير بعد ظهور ازمة المديونية العالمية اذا لم تتمكن عدد من الدول النامية وفي مقدمتها المكسيك والأرجنتين من تسديد ما بذمتها من ديون خارجية الامر الذي دفع المنظمات الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من تبني برامج اصلاح تساعد الدول على رفع قدرتها في مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وإمكانية تحقيق التطور، من بين ابرز التعاريف:

1- عملية توجيه السياسات الاقتصادية بشكل الذي يؤدي لنجاح علاقه وخلق الملاءمة والانسجام بين الموارد المتاحة والحاجات المتوفرة الواجب توافرها وان كل ذلك يمر من خلال التصحيح الهيكلي في الاقتصاد واستعاده التوازن له

2- حزمه من السياسات والإجراءات المتكامله التي تعمل على تعديل المرحلي والشامل للهيكلي الاقتصادي عن طريق ايجاد البدائل اللازمه للمشكلات التي تواجه الاقتصاد و تأمين المتطلبات الضرورية بعد ان يتحقق النمو الاقتصادي ويتحسن المستوى المعيشي وخفض معدل البطالة وتراجع معدل الفقر وزيادة الامكانية في بلوغ التنوع الاقتصادي لذا فان تحقيق النتائج الايجابية لعملية الاصلاح الاقتصادي مرهون بان تكون سياسة الاصلاح ذات مرونة من حيث الشكل والوسائل والأدوات على ان تتصف تلك السياسات بالصراحه من حيث المعايير والغايات (14)

3- مجموعة الاجراءات المتوافقة لتصحيح شامل للقطاعات كافة التي تشكل الاقتصاد الوطني مع الاخذ بنظر الاعتبار ضرورة وضع الحلول المناسبة لمختلف المشاكل التي قد تواجه الاقتصاد، اي ان الاصلاح مجموعة من الخيارات المنتقاة التي تتوافق مع الموارد من اجل معالجة الاختلال الحاصل في الهيكل الاقتصادي وتسريع معدلات النمو وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي.

4- الجهود المدروسة التي تبذلها الدولة لمعالجة وضع ميزان المدفوعات فيها على الوجه الذي يتماشى مع تعزيز فرص النمو وزيادة الكفاءة في استخدام الموارد . (15)

وجود اختلالات ومشكلات تحتاج الى برنامج لتصحيحها واصلاح الخلل بها . (16)

ان السبيل لتحقيق الاصلاح الاقتصادي ومن ثم قطف ثماره يتطلب التهيئة المسبقة والعامل الجاد في تطبيق الاجراءات والسياسات الداعمه لبرامج الاصلاح وعلى اساس اوليات منطقيه وعلاقات متشابهة ومدروسة وبتوقيات زمنية معلومة فالإسراع وعدم التأني والدقة في تنفيذ برامج الاصلاح قد يأتي بنتائج عكسيه لعملية الاصلاح، فضلا عن ان النجاح يتطلب تحديد الاهداف على وفق مراحل مسبقه اذ

تبدأ بمرحله التركيز على تكوين رأس مال ومن ثم مرحله تحقيق النمو المتوازن ولمختلف القطاعات سواء الانتاجية ام الخدمية، تليها مرحلة تأمين متطلبات الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات المنتجة داخليا وأخير تأتي مرحله الاستفادة من العمولة من خلال تحقيق الاندماج مع الاقتصاديات العالمية والحصول على المكاسب من هذا الاندماج. (17)

اما كاهداف، فمن تجارب الدول النامية والتي يعد العراق واحداً منها، إن حركة النشاط الاقتصادي بوصفه شرياناً أساسياً للحياة يؤثر ويتأثر بحركة ميادين الحياة الأخرى السياسية والاجتماعية والعسكرية والأمنية، لذا فان أهداف الإصلاح الاقتصادي تكون أوسع نطاقاً وأشمل أبعاداً من الإصلاحات في الميادين الأخرى، بخاصة فهو يتمثل بإحداث ثغرات اقتصادية منظمه، تقوم بها الحكومة مرتبطة ومتفاعلة بحركة الميادين الأخرى، ويمكن ذكر أبرز الأهداف الاقتصادية وكما يلي: (18)

أ. معالجة الاختلال في الاقتصاد وإيجاد الحلول لمشكلات البلاد الاقتصادية كالعجز في الموازنة العامة وفي ميزان المدفوعات وارتفاع معدلات التضخم وتفاقم معدلات البطالة وارتفاع حجم المديونية الخارجية، وتدهور قيمة العملة الوطنية و تخلف النظام الضريبي.

ب. زيادة معدلات النمو الاقتصادي التي تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ثم معدلات الدخل القومي والتي تؤدي إلى زيادة دخل الفرد والمجتمع، وهذا يقود إلى تطور القدرة الاقتصادية للدولة.

ت. تعديل البنية الاقتصادية للبلاد بما يجعله اقتصاداً (صناعياً وزراعياً) متطوراً يخدم التجارة الخارجية بما يقلل من حجم الاستيراد و يرفع حجم الصادرات، والذي يؤدي إلى تزايد حجم العملات الأجنبية الصعبة.

ث. رفع إنتاجية القطاعات الاقتصادية كالصناعة والزراعة بخاصة من خلال منع الهدر في الموارد الاقتصادية، واستخدام التكنولوجيا الملائمة للبلاد الذي يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي.

ج. تنمية البنية التحتية للاقتصاد بخاصة الطاقة الكهربائية والمياه الصالحة للشرب ومياه الصرف الصحي وقطاعات الطرق والمواصلات والنقل والخزن.

ح. تحسين المستوى الاستهلاكي للفرد بخاصة من خلال توفير السلع والخدمات التي تشبع حاجاته الأساسية.

خ.. محاربة الفساد الإداري والمالي بوصفه المشكلة الخطيرة التي تعيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتنمية بكافة اشكالها، وتعمق المشكلات الاقتصادية وغير ألتقتصادية والذي تعاني منه العديد من الدول. (19)

وعلى مستوى الأهداف الاجتماعية، فأبرزها الآتي :

أ. ضمان مصالح الشعب لاسيما فئاته الفقيرة وبما يحقق العدالة، ومعالجة البطالة والفقر بوصفها مشكلات خطيرة تقود إلى مشكلات اجتماعية وسياسية وأمنية.

ب. تأمين الرعاية الصحية والوقائية وتطور التعليم بمختلف مراحلة وتدريب العاملين، والذي من شأنه يؤدي إلى تمكين الأفراد اقتصاديا وزيادة إنتاجيتهم. وتأمين السكن اللائق للأفراد بالسعر المناسب والذي ينعكس إيجابياً على إنتاجيتهم.

ت. إشاعة القيم الديمقراطية في المجتمع . (20)

وعلى مستوى الأهداف العسكرية والأمنية، فالإصلاح الاقتصادي يؤدي إلى تمتين القدرة الاقتصادية للبلاد بوصفها الدعامة الأساسية للقدرة العسكرية والأمنية، وبالتالي فهو يساعد في ضمان الأمن الوطني .

وعلى مستوى الأهداف السياسية، فالإصلاح الاقتصادي وآلياته تشجع أجواء الديمقراطية والشفافية وتقود إلى خلق بيئة سياسية مستقرة. (21)

وعلى أساس ما تقدم فإن الإصلاح الاقتصادي يشكل الأساس المادي لميادين الحياة كافة، بمعنى له أبعاد تتعدى الجانب الاقتصادي إلى الجوانب السياسية والاجتماعية والعسكرية والأمنية. وهي متشابكة وكل جانب منها يؤثر في جوانب أخرى.

أما كمستلزمات، يتركز جوهر الإصلاح الاقتصادي في تعديل البنية الاقتصادية لاسيما بتغيير الأهمية النسبية لفروع الاقتصاد في تكوينها للناتج المحلي الإجمالي بما يجعل الاقتصاد متين ومتنوع، فضلاً عن كون هذا الإصلاح داعم لقرارات الدولة الأخرى في الظروف غير العادية كالأزمات والحروب . ولذلك يمكن معرفة ابرز مستلزمات هذا الإصلاح بالآتي: (22)

أ. قيام الحكومة بإعداد خطط زمنية محددة للإصلاح المؤسسي والهيكلية، قد تمت لأجل طويل، بخاصة حينما يكون الاختلال في البنية الاقتصادية كبيراً، وهذا يعني لا بد من وجود خطط قصيرة الأمد ومتوسطة الأمد ضمن الخطة الإستراتيجية طويلة الأمد، ولهذا لا إصلاح اقتصادي بدون تخطيط.

ب. قيام الحكومة بإشاعة الوعي الثقافي لسياسة الإصلاح الاقتصادي بين المواطنين والمنظمات، لأن مهمات نجاح هذه السياسة لا يقع على عاتق الحكومة فحسب وإنما الشعب، بخاصة في لجم القيم والسياسات الضارة للإنسان والمجتمع والدولة وإشاعة قيم وسياسات جديدة داعمة للتنمية والتحديث.

ت. قيام الحكومة بالتركيز على آليات واجراءات الشفافية والمساءلة والمحاسبة، وهنا لابد من قيام السلطة القضائية وهيئات الرقابة ومنظمات المجتمع المدني بدورها الفاعل في دعم إجراءات الحكومة (23) .

ث. اعتماد نظام أولويات في تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة وتوجيهها نحو الاستخدامات المختلفة بما يؤدي إلى تحقيق التشغيل الأمثل والرشد والكفاءة لتلك الموارد.

ج. الترابط بين التنمية والأمن الوطني، لأن لا استثمار (محلي وأجنبي) بدون أمن يحميه، ولا أمن وطني متين بدون قدرة اقتصادية متينة.

ح. التركيز على تجميع رأس المال بوصفه أداة للاستثمار بخاصة للبلاد التي تعاني من نقص المدخرات الوطنية.

خ. اعتماد التقدم التكنولوجي بوصفه أداة لتنمية الموارد البشرية وزيادتها وتطوير الموارد الطبيعية لخدمة عملية التنمية.

د. إطلاق شعارات لمرحلة الإصلاح الاقتصادي منها (24):

- لا إصلاح اقتصادي بدون تخطيط.
- وقف هدر الموارد الاقتصادية يزيد الإنتاجية.
- الشخص المناسب في المكان المناسب.
- دعم الإنتاج ضرورة وطنية.
- الاستثمار المحلي والأجنبي أداة للتنمية .
- المحافظة على الزمن دعم للتنمية.
- الفساد الإداري والمالي خيانة للوطن والشعب.

3. التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني العراقي في الاصلاح الاقتصادي

تواجه منظمات مجتمعنا المدني العراقي العديد من التحديات، وقد تم تقسيم هذه التحديات على النحو الآتي :

1.3 التحديات الموضوعية:

1. **الاطار القانوني** الذي ينظم عمل مختلف هيئات المجتمع المدني والليات التي تضمن مشاركته الفاعلة والمؤثرة في صنع القرارات. (تم أقرار قانون 13 لتنظيم عمل المنظمات غير الحكومية مع انتظار العديد من الاتحادات والنقابات المهنية لترتيب أوضاعها القانونية).

2. المستويات المركزية ودور السلطات المحلية، وتعاطي السلطات المركزية والمحلية معه، بما في ذلك الشفافية في الحصول على المعلومات اللازمة والحق في الاطلاع، والقدرة على المحاسبة والمساءلة.

3. حداثة النظام الديمقراطي، وعدم استكمال بناء المنظمات الدستورية، وصيغة التوافقات المرحلية في النظام السياسي.

4. وجود فجوات قانونية نتيجة التحول من النظام الدكتاتوري الشمولي الى النظام الديمقراطي، وبطء مجلس النواب في تشريع القوانين الاقتصادية وتعديلها، وكذلك بطء المصادقة على هذه القوانين والتشريعات.(25)

5. عدم وصول المجتمع الى قناعة بالقدر الكافي بأهمية مشاركة المجتمع المدني في صناعة القرار المالي والاداري، مما يوفر كسب التأييد الشعبي لهذه القرارات ومن ثم ممارستها على ارض الواقع، والنظر لمنظمات المجتمع المدني على انها بديل للسلطات التنفيذية والتشريعية وهذه نظرة خاطئة 100% لان منظمات المجتمع المدني ليست جزء من الحكومة او مجلس النواب ومجالس المحافظات، بل هي جزء من تكوين الدولة من خلال أئتماء هذه المنظمات للشعب وهو مصدر السلطات وبالتالي من حقه ممارسة الدور الرقابي والتنموي وان يكون له رأي على الأقل استشاري أو دور رقابي في المحافل العامة، بل حتى اعتمادها كخبراء ومستشارين غير حكوميين عند الحاجة وبدون مقابل مادي وكعمل تطوعي.

6. عدم الاعتماد والاهتمام من قبل الحكومة بمراكز البحوث الاقتصادية والدراسات المستقبلية والاستشارية في صياغة القرارات المالي والادارية وتحديد السياسات العامة للبلاد، فضلا عن الجهد الحكومي الروتيني.

2.3 التحديات الذاتية

وتتمثل في:

1. القدرات الذاتية والقدرة على صياغة الرؤية ووضع الاستراتيجيات المالية والادارية وبرامج العمل التنموية الفاعلة .

2. التمويل ومصادره وكيفية الحصول عليه فالتحويل من الضروري ان يكون ذاتيا لكي لا ينحرف نشاط المنظمة ويؤدي الى انجرارها الى مهام تخرج عن نطاق الهدف الذي انشأت من اجله . (26)

3. آليات الحكم الرشيد داخل منظمات المجتمع المدني، كالشفافية والمساءلة والمحاسبة، والمشاركة، وتداول السلطة، التنسيق والتعاون، وبناء التحالفات وبالتالي، لكي تتمكن منظمات المجتمع المدني من القيام

بدورها المطلوب، كشريك فاعل وقوي في عملية الفساد و استمرارية بناء وتنمية القدرات ،الشبابية والنسوية، لاسيما في ظل خلل في استثمار طاقات الشباب وعدم خلق جيل الشباب القيادي، وخلل في عدم اعتماد التخصص في منظمات المجتمع المدني ،مما يسبب ضياع العديد من الطاقات والاموال بل وحتى عدم تحقيق النتائج المرجوة من المشاريع، وخلل في التفكير في عدد من المناطق، أي العمل المدني وفق النظام الاجتماعي العشائري، وتحكم العلاقات العشائرية والقبلية في العلاقات بين منظمات المجتمع المدني وبالنتيجة تكون كارثة على المجتمع والدولة المدنية، وتوفير الأموال والرعاية والدعم من الموازنة العامة للدولة لبرامج منظمات المجتمع المدني، وتشجيع المانحين على ذلك، وفق ضوابط مالية وعدالة في التوزيع، قلة مراكز البحوث والدراسات ومعاهد المسح الميداني والتدريب المنهجي المتواصل. (27)

وتعد منظمات المجتمع المدني شريكا اساسياً الى جانب الحكومة، لاسيما بعدما اصبحت الدولة غير قادرة على الايفاء بالاحتياجات الاساسية للمواطنين كما ونوعا وفي الوصول الى كافة الفئات المحتاجة كما وان تنامي دور آليات اقتصاد السوق نتيجة العولمة والتبادل الحر قد زادت من التحديات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي زادت من الحاجة الى توفير خدمات أكثر.

هذا الى جانب مما تقدم يوجد تحدي اساسي مهم تواجه هذه المنظمات وهو تعميق اعتماد الفرد العراقي على الدولة ووظائفها وغياب الافصاح والشفافية في الكشف عن عمليات الفساد لأسباب متعددة وضعف الاجراءات القانونية قد حدثت من امكانيتها في تصاعد عمليات الفساد، ولأجلة فان ضمان نزاهة ادارة الاموال الدولة المتنامية ستكون من التحديات الاساسية في المرحلة القادمة .

فبحسب تقرير الامم المتحدة الذي صدر عام 2013، فان اقتصاد العراق خارج قطاع النفط يبقى ضعيفا وغير قادر على خلق فرص عمل متنامية .

اما تقارير البنك الدولي تجاه العراق تشير صراحة ان الهدايا والرشاوى التي تدفع بغية الحصول على عقد حكومي تصل نسبة 100% في عدد من محافظات كمحافظة البصرة وبحسب دراسة قامت بها النزاهة المالية الدولية لعام 2012 . (28).

اما الاموال التي غادرت العراق بشكل غير قانوني تعادل ضعف الناتج المحلي الاجمالي لعام 2011 اي ما يعادل 56% منه، ويعود بالتأكيد للتهرب من الضرائب وغسل الاموال .

ان ماتقدم يدل على تخلف الجهاز المصرفي وعجزه عن الامساك بادوات التطبيق السليم لاجراءات ومتطلبات منع عمليات غسل الاموال . (29)

ومع الاسف رغم وجود هيئة نزاهة وتزايد العراقيل والصعوبات التي تواجهها في التحقيق بدعاوى الفساد واصدار اوامر بالقاء القبض على المطلوبين التي توزعت مابين جرائم التزوير واوامر اختلاس والاهمال الوظيفي واوامر تهم الرشاوي وان اكثر الدوائر فسادا في العراق باجماع اغلب التقارير هي دوائر الوزارات الامنية الدفاع والداخلية ووزارات التجارة والكهرباء والبلديات والاشغال .

ان ماتقدم يدلل ان الفساد مستشري في اجهزة الدولة وان هناك من يحمي الفاسدين وانتشار القيم الاجتماعية والسياسية والادارية الحاضنة للفساد او الحامية له او المتساهمة معه وترسيخه، ولآجله لابد من السعي لوضع حلول فاعلة لانقاذ بلدنا ولاسيما من قبل منظمات المجتمع المدني الذي هو محور دراستنا واليات المتبعة، وهذا ما سيكون في المحور القادم .

4. الاليات الفاعلة في تعزيز دور منظمات المجتمع المدني العراقي في الاصلاح الاقتصادي

1.4:الاليات الفاعلة في تعزيز المنظمات

ان النظرة للمجتمع المدني تعتبرها العديد من الملاحظات التي لا بد من توضيحها، فالسلطة تنظر اليه بريبة وتخوف شديدين لاسيما لجهة مصادر التمويل التي قد تحصل عليها والادوار التي تقوم بها، ان توفير الموارد البشرية والمالية اساسي لضمان الكفاءة والمهنية في التنفيذ وفي ايصال الخدمات الى محتاجيها، وبالتالي على الجهات المعنية في السلطة، فيما لو كانت تعد المجتمع المدني شريكا، ان تساهم في رسم آليات مشاركته الفاعلة، ومساعدته على توفير بعضا من موارده من غير ان تؤثر في رؤيته واستقلاليته الادارية والتنظيمية . ان استقلالية منظمات المجتمع المدني هي مكن قوتها، ورؤيتها هي ضمانة لنجاحها، واستراتيجياتها هي في اساس فاعليتها، وبرامجها هي وسيلتها للوصول الى المواطنين، وبقدر ما تتمكن منظمات المجتمع المدني من وضع آليات فاعلة لعملها وهيكلية تنظيمية واضحة وأنظمة إدارية شفافة ومرنة بقدر ما يصبح دورها أكبر وأكثر فاعلية وتأثيرا في عملية التنمية.(30)

وهناك حقيقة مهمة لابد من التنويه عنها وهي ان تنوع منظمات المجتمع المدني من حيث الخبرة والاختصاص يشكل مصدر غنى يؤدي الى التكامل، وهو لذلك يحتاج الى تفعيل آليات التنسيق والتعاون بين مختلف مكونات المجتمع المدني، وبينها وبين الجهات الرسمية والقطاع الخاص بشكل كبير، ومن غير هذا التعاون لا يكون اداء منظمات المجتمع المدني مكملا، وبالتالي يصعب ان يكتب لها النجاح.

أن الفترة الماضية من عمر منظمات المجتمع المدني تحققت بالعديد من الإنجازات المهمة والمفصلية في البناء الديمقراطي، ولكن هي بداية الطريق لترسيخ الديمقراطية ومبادئ الحكم الرشيد، وعليها أي

المنظمات تقييم نفسها ذاتيا، لترتيب اولوياتها بين فترة وأخرى وتطوير أدواتها وأساليبها لتطوير وتنمية قدراتها، انطلاقا من رؤية متبناة من قبل معظم منظمات المجتمع المدني العراقي تفيد على ان (اصلاح منظمات الدولة وجعلها اكثر كفاءة ومساءلة وشفافية يعد ركنا اساسيا من اركان الحكم الصالح، وهذا لن يتم ما لم يتطلب مساندة المجتمع المدني والمواطن والقطاع الخاص).(31)

لقد مرت تسعة عشرة عاما على العهد الجديد بالعراق ولم تحقق الحكومة سوى انجازات هامشية و عليه فان الحكومة العراقية مطالبة باتخاذ اجراءات سريعة وخطوات فعلية لوضع بدائل مأمونة والحقيقة إن تكلفة هذا الإصلاح ستتفاقم كلما تأخر التصدي له، وبات من غير الممكن تأجيل هذا الاستحقاق لمعالجة الوضع الاقتصادي والمالي المتدهورة وهنا لا بد من الإشارة إلى ضرورة توافر بعض الشروط أو المستلزمات لإنجاح عملية الإصلاح الاقتصادي، إذ من دونها لا تجد جدوى من البدء بتطبيق برامج الإصلاح أي كانت طبيعتها، ولأجله ان اليات تحقيق دور منظمات المجتمع المدني العراقي في الاصلاح الاقتصادي يتم عبر خطوات:

2.4 الاليات الفاعلة في الاصلاح الاقتصادي:

1. **حلول جذرية ورؤية واضحة:** من الضروري أن تكون هناك خطة شاملة وحلول جذرية للإصلاح الاقتصادي وليس لسياسات قصيرة الأجل وممكنة تعالج قضايا جرتية أو تهدف فقط إلى المواءمة السياسية، وتسعى إلى الوصول لنتائج طويلة الأمد ومستدامة مع وضوح الرؤية لعملية الإصلاح لدى المسؤولين المعنيين.
2. **البناء المنظماتي للإصلاح:** إن أزمة العراق الحقيقية هي أزمة بناء منظماتها مما عطل مسار التنمية في البلد في ظل أوضاع سياسية وأمنية معقدة، والمقصود هنا بالقوانين والضوابط والتعليمات والبرامج والسياسات الضابطة للسلوك داخل منظومة السلطة وادارة الدولة، ومن دون المنظماتية ستكون أمام سلوك غير منضبط من قبل نخب السلطة ولن تنجح أي محاولة إصلاحية.
3. **الإرادة السياسية:** ضرورة توافر إرادة سياسية حازمة، ومبدأ حسن النية من مثل جميع القوى السياسية الفاعلة وتبنيها الإصلاح كفكر وممارسة في عملها، ووضع مشروع الإصلاح موضع التطبيق وتحويله إلى واقع ملموس.
4. **محاربة الفساد:** بات الفساد المالي والإداري يشكل ظاهرة خطيرة، وقد تزايد باستمرار في أغلب منظمات الدولة، وقد ساعد في هدر المال العام، وتقليل إيرادات الخزينة، فهو يعيق الاستثمار، ويضعف أداء القطاعات الاقتصادية، ومن ثم التأثير على الاتجاه الاقتصادي في البلد، وعلى العدالة التوزيعية للدخل

والثروات، فهو يقوض ويشوه التنمية بل يشكل تحدي للأمن الوطني؛ ينبغي اعتماد مبدأ الشفافية والمساءلة، وأن يحظى الإصلاح بالمصادقية المطلوبة من مختلف قطاعات المجتمع. من خلال الدفع نحو تبني الحكومة استراتيجيات وبرامج متوسطة الامد اطارا لمكافحة الفساد، وفعلا تم المصادقة على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد عام 2008، كما ان العراق عضو في فريق عمل الشرق الاوسط وشمال افريقيا لمكافحة الفساد، فضلا عن وضع استراتيجية متعددة الوجة لمكافحة الفساد التي اطلقت عام 2010 . (32)

5. كفاءة الإدارة: ضرورة اعتماد نظام الكفاءة في إدارة المواقع القيادية بعيدا عن المحاصصة الطائفية والحزبية، وبما يعزز النظام القضائي في محاسبة وملاحقة الفاسدين. (33)

6. تحسين نظام المحاسبة الداخلية في كل مؤسسة حكومية عاملة، فقد قامت الحكومة منذ 2003 بدعم بناء قدرات هيئة النزاهة، ديوان الرقابة المالية، مكاتب المفتش العام، مكتب منسق رئيس الوزراء للشؤون الرقابية والمجلس المشترك لمكافحة الفساد، واصبح العراق عضوا مرشحا في مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية، وفي هذا السياق وسعت الحكومة من نطاق الافصاح العام عن انتاج وايرادات النفط . تفعيل دور المنظمات (أي منظمات المجتمع المدني) في حث البرلمان (مجلس النواب) على تحسين الاشراف التشريعي، بالاشتراك مع لجان النزاهة الحكومية لعمل مراجعات عامة للسلطة التنفيذية، كما تم انشاء لجنة نزاهة في برلمان اقليم كردستان . (34)

5 خاتمة:

ان من الصعوبة بمكان الالمام بكل ما من شأنه ان يؤثر على عمليات الفساد ولاسيما الاصلاح الاقتصادي، الا ان منظمات المجتمع المدني العراقي كانت واحدة من هذه العوامل او المتغيرات التي كان لها دورا فاعلا في الفساد رغم التحديات التي واجهتها ولا تزال، ولأجله جاءت دراستنا كجزء موضح اهمية هذه المنظمات ومدى تعاونها مع الدولي للحد من الفساد المستشري في جميع مفاصل حياة مجتمعنا . ان انتهاج هذه المنظمات سياسات ناجحة قائمة على تحليل المعلومات والاحداث تحليلات منطقيا تستطيع ان تتمكن من تحقيق اهدافها، كما يعتمد على طبيعة علاقاتها مع الدولة، او بعبارة اخرى مدى نجاح علاقاتها مع طبيعة النظام السياسي داخل الدولة .

وعليه يقدم الباحثان عدد من الاستنتاجات والتوصيات وكما يلي :

1-الاستنتاجات:

1. رغم تعرض بلادنا العراق للويلات والمنازعات والحروب قل نظيرها بين شعوب العالم، الا ان لا يزال شعبه يتطلع الى الرخاء المفقود والاستقرار الغائب، على الرغم من امتلاك البلد قدرات واعية وميزات خاصة يمكن استثمارها عقلا نيا لاجل بلوغ الاهداف التي يرومها الجميع .
2. ان تعزيز منظمات المجتمع المدني العراقي في الاصلاح الاقتصادي بات ضرورة ملحة لمنح الامل للشعب الذين ينشدون لتطهير بلادهم

ب- التوصيات :

- يوصي الباحثان عدد من المقترحات عسى ان تفيد القارئ الكريم من بينها :
1. ان اكثر ما تعانيه منظمات المجتمع المدني في عملها تجاه مواجهة الفساد وتحقيق برامج الاصلاح الاقتصادي هو الصعوبة الحصول على المعلومة، لذا من الجدير بالذكر ان يكون هناك حلقة تواصل بين هذه المنظمات والمنظمات الرسمية الحكومية من اجل الوصول الى دراسات وابحاث رصينة بفضل المعلومات التي تحصل عليها سواء اكان ذلك في العراق او في دولة اخرى .
 2. العمل على خلق ثقافة دعم منظمات المجتمع المدني في داخل مجتمعا على غرار ما موجود في الدول الاخرى .
 3. ضرورة تبني القيادات العليا ابتداء من رئيس الوزراء وانتهاء بمسؤول اداري ان يتبنى سياسات واستراتيجيات اصلاحية مع اظهار نتائج سريعة وواضحة لبناء المصداقية واتساع نوافذ الفرص لتحقيق اهداف طويلة الاجل .
 4. دعم وسائل الاعلام لتسخيرها في كشف الفساد وحشد الدعم الشعبي لمحاربه .
 5. ضرورة اصدار تشريعات قانونية رادعة تتضمن عقوبات صارمة بحق كل من تثبت عليه تهم الاختلاس والتزوير .
 6. اعتماد معايير الكفاءة والنزاهة في اختيار الشخصيات لتولي المناصب الادارية المهمة في الدولة .

5. الاحالات الهوامش:

- (1) انطوان مسرة، دور منظمات المجتمع المدني في الفساد، مجلة المستقبل العربي، العدد 310، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 23
- (2) مدحت ابو النصر، إدارة منظمات المجتمع المدني (دراسة في الجمعيات الأهلية من منظور التمكين و الشراكة والقيادة و التطوع و الشفافية و المساءلة و التشبيك)، دار ايتراك للتوزيع والنشر، القاهرة، 2007، ص 23.
- (3) أحمد حسين حسن، الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني، القاهرة، الدار الثقافية للنشر، 2000، ص 54.
- (4) انطونيو جرامشي، كراسات السجن، ترجمة: عادل غنيم، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1994، ص 22
- (5) صادق علي حسن، المجتمع المدني بين الواقعية الوجودية والمشاركة غير الفعلية، مجلة حصاد البيان، العدد 8، بغداد، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2016، ص 56.
- (6) غازي الصوراني، تطور مفهوم المجتمع المدني وازمة المجتمع العربي، غزة، مركز دراسات الغد العربي، 2004، ص 27.
- (7) المصدر نفسه، ص 43
- (8) اعيد الكريم حسين الفيصل، منظمات المجتمع المدني ودورها في العملية التعليمية، مجلة حصاد البيان، العدد 7، بغداد، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2016، ص 22
- (9) مدحت ابو النصر، مصدر سابق، ص 10
- (10) انطونيو جرامشي، مصدر سابق، ص 44
- (11) غازي الصوراني، مصدر سابق، ص 34
- (12) انترنيت: منظمة الشفافية الدولية، تقرير الفساد العالمي لعام 2007، <http://world.bank.org>
- (13) خضر عباس عطوان، دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد، بغداد، 2009، ص 1

- (14) عبد الحسين العنبيكي، الاصلاح الاقتصادي في العراق - تنظيم لجدوى الانتقال الى اقتصاد السوق، مركز العراق للدراسات، دار الصنوبر للطباعة، 2008، ص55.
- (15) راضية اسمهان خزاز، دور سياسات الاصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001-2012، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012، ص5.
- (16) حيد عليوي شامي الساعدي، الاصلاح الاقتصادي ودوره في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر - دراسة حالة العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد33، المجلد 10، السنة 11، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد 2015، ص72.
- (17) عبد الحسين العنبيكي، مصدر سابق، ص44
- (18) ناصر عبيد الناصر، سياسات الاصلاح واصلاح السياسات الاقتصادية في الوطن العربي، دمشق، 2005، ص220-221
- (19) الساعدي، مصدر سابق، ص86.
- (20) حامد عمار، الاصلاح المجتمعي، اضاءات ثقافية واقتضاءات تربوية، مصر، ط1، مكتبة الدار العربية للكتاب، 2006، ص22.
- (21) هيفاء غدير، السياسة المالية والنقدية كاداة لتحقيق الاصلاح الاقتصادي في البلدان النامية، رسالة ماجستير، دمشق، 2005، ص162-163
- (22) عزيزة سمينة، توجهات السياسة النقدية في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية المدعمة من طرف صندوق النقد الدولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010، ص4.
- (23) حامد عمار، مصدر سابق، ص22
- (24) عزيزة سمينة، مصدر سابق، ص5.
- (25) فتحي محمد اميمة، الفساد السياسي والاداري كاحد اسباب الثورات العربية: دراسة وصفية تحليلية، ثورة 17 فبراير في ليبيا نموذجا، مؤتمر فيلادلفيا الدولي السابع عشر ثقافة التغيير: الابعاد الفكرية - العوامل - التمثلات / 6-8 نوفمبر، 2012، ص20
- (26) منظمة هاريكار غير الحكومية، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية، دهوك، مطبعة زانا، 2007، ص4
- (27) حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2008، ص8.

- (28) التقرير الاستراتيجي العراقي لعام 2012-2013، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2014، ص216.
- (29) خطة التنمية الوطنية في العراق 2013-2017، بغداد، وزارة التخطيط، 2017، ص263.
- (30) عبد الكريم حسين الفيضل، مصدر سابق، ص41.
- (31) علي كمال، دور منظمات المجتمع المدني العراقي في الفساد، وكالة الصحافة المستقلة، 2017، ص1.
- (32) احمد ابو دية، الفساد: اسبابه وطرق مكافحته - الناشئة في المواجهة، ط2، رام الله - فلسطين مطبعة امان، 2004، ص42
- (33) سيف راشد الجابري و كامل صكر القيسي، كيف واجه الاسلام الفساد الاداري، دبي، دائرة الشؤون الاسلامية والعمل الخيري، 2005، ص11
- (34) خطة التنمية الوطنية، مصدر سابق، ص263.